



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الثلاثاء 11 ديسمبر 2018

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3..... الافتتاحية
- 3..... آلية جديدة للبيع خلال أيامه
- 3..... رسميا صالون السيارات في أفريل القادم (الشروق أونلاين)
- 3..... وهران : تنظيم الصالون الوطني للصناعات التقليدية نهاية ديسمبر (واج)
- 4..... بدوي يشارك بمراكش في أشغال المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول الهجرة (واج)
- 4..... بدوي يلتقي بممثلين عن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج (واج)
- 5..... السعي إلى رفع إنتاج الحبوب إلى 90 مليون قنطار خلال الموسم الحالي (واج)
- 6..... انتعاش مردود قطاع المحروقات و تسجيل تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2016 (واج)
- 8..... بنوك / مالية وتأمينات
- 8..... توزيع 2000 جهاز مصنع لدى "ENIE" سيدي بلعباس
- 8..... الدفع الإلكتروني في الشركات العمومية اعتبارا من 17 ديسمبر (الشروق أونلاين)
- 9..... إعادة تقييم المشاريع أنهكت الخزينة العمومية.. مجلس المحاسبة:
- 9..... 1846 مشروع متأخر بقيمة 22 ألف مليار! (الشروق أونلاين)
- 10..... توقع ارتفاع تحويل أموال الشتات الى 2.2 مليار دولار في 2018 (واج)
- 11..... تعاون وشراكة
- 11..... تكوين 8 آلاف شخص ضمن مشروع تشغيل الشباب "ياب"
- 11..... السفير الأمريكي: ندعم تأهيل 16 ألف جزائري خلال سنة (الشروق أونلاين)
- 12..... الجزائر-أنغولا: دراسة التعاون الثنائي في مجال السياحة (واج)
- 12..... الجزائر تشارك في الدورة الأولى للمعرض التجاري الافريقي في القاهرة (واج)
- 14..... منتدى افريقيا 2018 : يوسف يتحدث مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى (واج)
- 14..... القمة الأممية حول المناخ ببولونيا: الجزائر تدعو إلى توازن بين مصالح الدول (واج)
- 15..... تجارة
- 15..... بسبب تراجع التكلفة اللوجيستية لنقلها
- 15..... أسعار السلع والمنتجات تنخفض بنسبة 10 بالمائة (الشروق أونلاين)
- 16..... تصدير: ضرورة هيكلة الإجراءات اللوجستية (واج)
- 17..... يقظة

الافتتاحية

آلية جديدة للبيع خلال أيامه

رسميا صالون السيارات في أفريل القادم (الشروق اونلاين)

سيستأنف صالون السيارات رسميا نشاطه خلال شهر أفريل المقبل: بعد أن علق وكلاء السيارات هذه التظاهرة لمدة سنتين، إثر الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة للتعامل مع ملف السيارات والذي كانت بدايته فرض نظام الحصص ورخصة الاستيراد محدودة الأجل، قبل التعليق النهائي لعمليات استيراد السيارات ودخول عدد من المصانع الجزائرية مرحلة التصنيع وفق دفتر الشروط الذي وضعت وزارة الصناعة.

وحسب المدير العام للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "سافاكس" الطيب زيتوني، فصالون السيارات سيسجل طبعة جديدة في شهر أفريل المقبل بناء على طلب وجهه العديد من وكلاء تركيب السيارات بالجزائر، الذين قطعوا أشواطاً لا بأس بها في مجال تركيب مختلف العلامات، وهو الأمر الذي أدى بأصحاب المصانع الى تنظيم معرض السيارات الجارية فعاليته بوهان هذه الأيام.

وحسب زيتوني، فقبل إنطلاق الصالون تعزم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير مراجعة الصيغة المعتمدة في عمليات بيع السيارات في الصالون الذي كان يعرف فوضى في عمليات البحث من قبل، ويعد هذا العامل حسب زيتوني أحد العوامل التي أدت إلى توقيف الصالون لمدة سنتين، إلى جانب عجز الوكلاء على تقديم عروض في ظل غياب كلي لعمليات الإستيراد.

زيتوني وفي تصريحات سابقة، أكد على ضرورة إعطاء الصالون صيغة مهنية تخضع لعدة شروط سواء كانت في طريقة البيع أو التخفيض، الأشياء التي تعرض والتي لا تعرض، وغيرها من الأمور سيتم الإتفاق عليها ضمن دفتر شروط جديد سيتم عرضه قبيل صالون السيارات القادم.

وهان : تنظيم الصالون الوطني للصناعات التقليدية نهاية ديسمبر (واج)

تنظم غرفة الصناعة التقليدية والحرف بوهان الطبعة السابعة للصالون الوطني للصناعة التقليدية في الفترة الممتدة ما بين 26 ديسمبر الجاري إلى غاية الفاتح يناير 2019، حسب ما استفيد يوم الاثنين من رئيس الغرفة. وصرح بوخاري فرحات لواج بأن هذه التظاهرة ستعرف مشاركة ما بين 150 و200 حرفي يمثلون 35 ولاية من مختلف جهات الوطن مضيفاً أن إقامته في هذه الفترة يهدف لضمان توافد معتبر للزوار بما أنها تتزامن مع العطلة الشتوية. وسيسمح الصالون، الذي يحتضنه مركز حي الصباح، للمشاركين بالتعريف بمختلف منتوجاتهم وتسويقها، استناداً إلى نفس المسؤول مبرزاً في نفس الوقت أهمية الاحتفاظ بهذا التقليد السنوي "الذي يهدف إلى التعريف بمنتوج الصناعة التقليدية على غرار فن السيراميك وصناعة الفخار".

وتدخل هذه الفعالية، التي ستقام تحت رعاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية، في إطار المساعي التي تقوم بها الوزارة الوصية من أجل الارتقاء بالصناعة التقليدية التي تعتبر جزءاً من الموروث الثقافي، كما سيكون الموعد مناسبة لتبادل الخبرة بين الحرفيين في شتى المجالات والتخصصات، كما أشير إليه.

وستكون الفرصة مواتية أيضا لساكنة وهران وضيوفها خلال أيام الصالون لاكتشاف جانبها هاما من الصناعة التقليدية التي تزخر بها مختلف ولايات الوطن مع اختلاف التقنيات ومعرفة المستوى الذي وصلت إليه هذه الصناعة في البلاد.

بدوي يشارك بمراكش في أشغال المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول الهجرة (واج)

يشارك وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نور الدين بدوي، على رأس وفد هام، ابتداء من يوم الاثنين بمراكش في أشغال المؤتمر الدولي للأمم المتحدة لاعتماد الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة. وسيتم خلال أشغال هذا المؤتمر الذي يدوم يومين البحث عن اليات ل"تبيي الممارسات الفضلى في مجال الهجرة في إطار احترام حقوق الانسان وسيادة الدول والمصادقة الرسمية على الاتفاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ونظامية".

وفي كلمة له أكد الأمين العام للأمم المتحدة انتونيو غوتيراس خلال اشرافه على انطلاق أشغال هذا المؤتمر بحضور عدد من رؤساء الدول والحكومات وكذا ممثلي المنظمات غير الحكومية على ضرورة إيجاد حلول جذرية لظاهرة "الهجرة غير القانونية في إطار التضامن و التعاون الدولي ومجاهة الرهانات المستقبلية خاصة إشكالية التنمية و استقرار المواطنين في مناطقهم و بلدانهم الأصلية".

و يرى السيد غوتيراس بأن "الميثاق الأممي لا يقتصر على السعي لمساعدة المهاجرين بل أيضا بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال"ي مؤكدا بان هذا الميثاق يشدد كذلك على "أهمية اقتراح مزيد من القنوات القانونية لتمكين الولوج إلى فرص الشغل وبالتالي الحد بطريقة ناجعة من الاتجار في البشر".

ويشكل هذا الاتفاق العالمي من اجل هجرات آمنة ومنظمة ونظامية -حسب الأمانة العامة لهذا المؤتمر لوزير أربوري "وثيقة أساسية" من أجل ضمان تدبير أفضل لقضية الهجرة".

يذكر أن الأمم المتحدة تبنت إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين حيث قررت الجمعية العامة خلاله تطوير ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة في 13 يوليو 2018 .

بدوي يلتقي بممثلين عن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج (واج)

التقى وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، يوم الأحد بالجزائر العاصمة، وفدا يتشكل من ممثلين عن الجالية الجزائرية المقيمة بكل من فرنسا وبلجيكا وكندا، حسب ما أورده بيان للمجلس الشعبي الوطني. وأوضح ذات المصدر أن السيد بدوي أكد خلال هذا اللقاء بأن "الدولة الجزائرية مدت جسور التواصل بين الوطن الأم وأبناء الجالية المقيمين بالخارج من خلال عدة تدابير تجلت بشكل أساسي في توفير المناخ المناسب لإطلاق مشاريع استثمارية من شأنها أن تبعث اقتصادا قويا ومنتجا"، مذكرا بتوجهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة "الذي لم يدخر جهدا لاحتواء كافة انشغالات أبناء الجالية عبر العالم".

وأضاف وزير الداخلية أن مثل هذه اللقاءات "تسمح دائما بتعزيز التواصل المباشر مع ممثلي الهيئة التنفيذية".

من جهته، قال نائب الجالية الوطنية بالخارج، جمال بوراس، خلال ذات اللقاء، بأن مساهمة أبناء الجالية "تعتبر إحدى اللبنيات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري"، مشيدا بالجهود التي بذلها رئيس الجمهورية والحكومة تجاه الجالية بالخارج منذ سنة 2014.

ونوه في هذا الصدد ب"أهم الإجراءات المتخذة، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيص حصص من السكن بصيغة الترقوي العمومي لأبناء الجالية وكذا فتح فروع بنكية بالخارج والاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للتقاعد، إضافة إلى الجهود المبذولة في إطار التسهيلات الإدارية على مستوى المطارات والموانئ، فضلا عن التوجهات المقدمة للسفارات من أجل تسريع استخراج الوثائق والجوازات".

واعتبر السيد بوراس أن هذا اللقاء "سيتيح الفرصة لتبادل الرؤى حول المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على الوطن وضرورة الاستفادة من المهارات والخبرات الجزائرية بالخارج وإمكانية مساهمتها في غرس ثقافة المنافسة وروح الإبداع، ناهيك عن دورها في ضخ مزيد من رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية بما يحقق الفائدة ويساهم مباشرة في خلق اقتصاد نوعي وقوي".

بدورهم، عبر أبناء الجالية عن "سعادتهم بتواجدهم في أرض الوطن وأبدوا ارتياحهم لاستعداد السلطات الجزائرية لاستقطابهم بشتى التحفيزات".

كما عرض أغلب أعضاء الوفد على وزير الداخلية "مشاريعهم الاستثمارية التي كان من جملتها إطلاق مشاريع للاستفادة من الأراضي الفلاحية قصد استغلالها وتصدير منتجاتها لاحقا وكذا تخصيص عقارات مناسبة لإنجاز فنادق سياحية بالهضاب والجنوب، إضافة إلى اقتراح تخصيص أراضي عبر الولايات في مجال تسيير النفايات بداية من جمعها ثم فرزها وانتهاء إلى إعادة تدويرها".

ولفت بعض المتدخلين النظر--حسب بيان المجلس الشعبي الوطني-- إلى "غياب المساحات المخصصة لاحتضان حدائق الألعاب والترفيه على مستوى الولايات الكبرى"، مؤكداين ضرورة "توجيه مزيد من العناية نحو الاستثمار في مجال الطب والصحة وإقامة المراكز لذوي الاحتياجات الخاصة".

وفي ختام اللقاء، وعد وزير الداخلية ب"التكفل بالانشغالات التي تدخل تحت اختصاص مصالحه"، كما حث أعضاء الوفد ومن خلالهم جميع أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج على "وضع خبراتهم ومعارفهم في خدمة اقتصاد بلادهم".

السعي إلى رفع إنتاج الحبوب إلى 90 مليون قنطار خلال الموسم الحالي (واج)

تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى رفع إنتاج الحبوب إلى 90 مليون قنطار على المستوى الوطني خلال الموسم الفلاحي الحالي، حسبما أبرزه يوم الخميس بتيارت الأمين العام للوزارة، كمال شادي.

وأوضح المسؤول أثناء إشرافه على افتتاح لقاء جهوي لتقييم عملية الحرث والبذر أن الوزارة "تسعى إلى مضاعفة إنتاج الحبوب أو على الأقل الوصول إلى إنتاج 90 مليون قنطار هذا في حال كانت الظروف المناخية مماثلة للموسم الماضي" مؤكدا أنه "تم إتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تحسين مستويات الإنتاج بتوفير البذور المصنفة والأسمدة وتسخير مختلف طرق الدعم".

وأبرز ذات المسؤول أنه تم توفير ما يزيد عن 2ر5 مليون قنطار من البذور المصنفة و1ر5 مليون قنطار من الأسمدة داعيا المسؤولين على مستوى مديريات المصالح الفلاحية إلى "العمل على تحسيس الفلاحين بأهمية إتباع المسار التقني لزراعة الحبوب الذي له دور هام في رفع الإنتاج والالتزام بالتأطير الشامل من طرف المعاهد والمراكز الوطنية المتخصصة

في جانب الإرشاد الفلاحي خاصة في ما يتعلق باستعمال الأسمدة والري التكميلي في المناطق التي تحتاج إليها ومكافحة الأعشاب الضارة وتطبيق الأساليب الحديثة لزراعة الحبوب".

وركز الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على "ضرورة تجند مختلف الفاعلين في المجال الفلاحي من أجل تقديم الدعم المادي والمعنوي للفلاح وتوفير البذور وتقديم مجهودات حسب ما تقتضي الحاجة لتحقيق هدف رفع الإنتاج وتحسين نوعيته".

وذكر أن الوزارة "تعمل على توسيع الأراضي المسقية من 263 ألف هكتار إلى 600 ألف هكتار واستغلال 125 ألف هكتار من أراضي البور لزراعة البقوليات" مشيراً إلى أن "توسيع استغلال هذه الأراضي خاصة في إنتاج العدس والحمص على المدى القصير يمكنه أن يضمن للجزائر الاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط لاسيما وأن شعبة الحبوب والبقوليات شعبة مهمة لها مكانتها في النظام الغذائي الجزائري يمكنها أن تقلل من فاتورة واردات الغذاء".

وأكد كمال شادي على الأهمية التي توليها وزارة القطاع لهذه الشعبة من خلال "تخصيص 3ر5 مليون هكتار لزراعة الحبوب حيث تم زرع منها لحد الآن 1ر3 مليون هكتار بالمناطق المبكرة" مضيفاً أن هذه المساحة قابلة للتوسع خاصة بعد "إجراءات استرجاع العقار الفلاحي التي مست 300 ألف هكتار والعملية متواصلة بالإضافة إلى سياسة الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي واستصلاح الأراضي الذي يخص 600 ألف هكتار تضاف إلى 1ر2 مليون هكتار منها 200 ألف هكتار انطلقت بها المشاريع الاستثمارية".

وفي تصريح للصحافة أشار ذات المسؤول إلى الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والتي شملت 17 مزرعة نموذجية "من شأنها أن تعيد تأهيل هذه المزارع التي كانت في وضعية كارثية" مبرزا أن "النتائج ستظهر خلال السنوات القادمة". وبخصوص العقار الفلاحي أبرز أن "الوزارة اتخذت الإجراءات اللازمة لتسوية وضعية العقار بمنحه لمن يثبت خدمته للأرض بالإضافة إلى إجراءات الانتقال من حق الانتفاع إلى حق الامتياز التي تجاوزت نسبة 95 بالمئة ويجري حالياً تطبيق التعليمات الجديدة الصادرة بشأن العقار الفلاحي وتمكين الفلاحين الذين لا يملكون وثائق واثبتوا خدمة العقار لمدة معينة من تسوية وضعيتهم".

ومن جهته أكد والي تيارت عبد السلام بن تواتي أنه وقع أمس الأربعاء على 36 قراراً يخص الاستثمار بالمحيطات المخصصة للاستثمار الفلاحي كما أنه أعطى الأولوية لسكان المناطق التي تتواجد بها هذه المحيطات الذين أثبتوا عملهم بهذه الأراضي لمدة طويلة.

يذكر أن أشغال هذا اللقاء الجهوي المنظم من طرف وزارة القطاع قد تمت في جلسة مغلقة بعد مراسم الافتتاح ويخص 21 ولاية من الجهة الغربية للوطن بمشاركة المدراء المركزيين ورئيس الغرفة الوطنية للفلاحة ورؤساء المجالس المهني الوطنية ومدراء المصالح الفلاحية وتعاونيات الحبوب والبقول الجافة ورؤساء والأمناء العاميين للغرف الفلاحية للولايات المشاركة وممثلي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

ونظم على هامش هذا اللقاء الذي يعد الثاني بعد ذلك الذي أقيم بقسنطينة معارض خاصة بالمركز الوطني لتصديق ومراقبة البذور والشتائل والمعهد التقني للمحاصيل الكبرى والزراعة الواسعة وتعاونيات الحبوب والبقول الجافة لتيارت وفرندة ومهدية.

انتعاش مردود قطاع المحروقات وتسجيل تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2016 (واج)

كشف وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية يوم الاثنين بالجزائر أن قطاع المحروقات سجل نموا قويا في سنة 2016 في حين عرف النمو الاقتصادي تباطؤ بسبب الأداء الضعيف المسجل في النشاطات خارج قطاع المحروقات.

و خلال عرضه لتقرير حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016 في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني ترأسها معاذ بوشارب رئيس المجلس، أوضح الوزير أن النمو الاقتصادي بلغ 3ر30 % في 2016 مقابل نسبة 4ر60 % متوقعة في قانون المالية لذات السنة.

وواصل السيد راوية يقول انه تم تسجيل نمو ب 1ر8 % في القطاع الفلاحي مقابل 4ر7 % كانت متوقعة في قانون المالية 2016 و 2ر9 % في قطاع الخدمات التجارية مقابل توقع 5ر70 % و 5 % لقطاع البناء و الأشغال العمومية مقابل توقع 5ر90 %.

أما قطاع المحروقات فقد سجل -حسب الوزير- انتعاشا قويا في النشاط خلال 2016 مسجلا نموا ب 7ر70 % مقابل 4ر50 % بموجب قانون المالية 2016.

و بلغ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 14.381 مليار دج في 2016 مقابل 15.902 مليار دج في 2015 مسجلا نسبة نمو 2ر30 بالمئة الا انها اقل من 4ر70 بالمئة المتوقعة في قانون المالية .

وواصل الوزير يقول ان متوسط سعر برميل البترول الخام الجزائري بلغ ما قيمته 44ر76 دولار امريكي مقابل 52ر81 دولار امريكي في 2015 مذكرا ان قانون المالية 2015 اقر سعر مرجعي لبرميل النفط ب 45 دولار امريكي.

وتراجع سعر صرف الدينار -حسب الوزير- ب 9ر01 دينار للدولار الأمريكي الواحد حيث انتقلت قيمة الدينار من 100ر46 دج للدولار الأمريكي الواحد في 2015 الى 109ر47 دج للدولار الواحد في 2016.

أما بخصوص الجباية البترولية المحصلة سنة 2016 فقد قدرت حسب الوزير ب 1.807 مليار دج خصص منها مبلغ 1.683 مليار دج لميزانية الدولة فيما خصص مبلغ 3 مليار دج لفائدة الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات (النفط) و 99 مليار دج لصندوق ضبط الإيرادات .

و بلغت احتياطات الصرف الجزائر نهاية 2016 ما قيمته 114 مليار دولار بينما عرف رصيد الميزان التجاري عجز قدر ب 17 مليار دولار في 2016 "اي ما يعادل 23 شهر من استيراد السلع و الخدمات".

فيما يخص مستحقات الدين العمومي أوضح السيد راوية أنها بلغت 3.534 مليار دج منها 3.407 مليار دج تتعلق بالدين الداخلي و 127 مليار دج خاصة بالدين الخارجي.

و قدرت نفقات التسيير لسنة 2016 ب 4.807 مليار دج أي ما يعادل 60 بالمئة من ميزانية الدولة و 3.177 مليار دج نفقات التجهيز.

من جهة اخرى تم خلال هذه الجلسة تقديم عرض من طرف مقرر لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني السيد حميد بوشارف حول ملخص تقرير اللجنة لمشروع قانون الميزانية لسنة 2016 و التي خلصت بجملة من الانشغالات و التوصيات خاصة منها المتعلقة بضرورة تمكين مجلس المحاسبة من تكريس نظام معلوماتي فعال .

و من بين توصيات اللجنة ذكر السيد بوشارف ضرورة تقوية التنسيق بين القطاعات الوزارية و مجلس المحاسبة بما يساهم في أداء مهامه بفعالية و تزويده بالإمكانيات المادية اللازمة و الموارد البشرية المؤهلة.

بالإضافة إلى ذلك أوصت اللجنة في تقريرها بضرورة جعل قرارات مجلس المحاسبة اكثر دغا مع وجوب احالة الملفات و القضايا المشتبه فيها الى العدالة فضلا عن وضع برامج للتكوين على مستوى مجلس المحاسبة يتلاءم و المعايير المعمول بها دوليا في مجال المعايير و الرقابة.

== النواب: ضرورة تفعيل رقابة أكبر على المال العام و محاربة البيروقراطية ==

من جهة اخرى، أثنى نواب المجلس الشعبي الوطني النقاش من خلال طرح جملة من الانشغالات و الآراء حول مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016 بحيث شدد النائب بن يوسف زواني (تجمع أمل الجزائر) على ضرورة الحرص على

تفعيل القواعد المتعلقة بالشفافية في تسيير النفقات العمومية وتعزيز فعالية وشفافية مجلس المحاسبة وعدم عرقلة مهامه.

كما دعا النائب إلى تعزيز جهاز القضاء و التكوين لضمان جودة العمل الرقابي و تنسيق العمل بين مختلف الوزارات.. من جهتها دعت النائبة نعيمة جيلالي عيسى (جبهة التحرير الوطني) إلى مواصلة جهود محاربة البيروقراطية عن طريق إصلاح المنظومة الادارية.

كما حثت على ضرورة اعتماد الصيرفة الاسلامية و رقمنة النظام المصرفي من اجل تسهيل المعاملات التجارية فضلا عن فتح فروع للبنوك العمومية في الدول الإفريقية و تحسين آليات الرقابة على المال العام.

من جانبه دعا النائب محمد قيجي (التجمع الوطني الديمقراطي) الى تفعيل الاستثمار الخاص المنتج و المستحدث للثروة. كما أشار ذات النائب الى ضرورة أن يتضمن قانون الصفقات العمومية بندا يحدد فترة إنجاز المشاريع لضمان تحكم أفضل في اجال استلام المشاريع و ربح عامل الوقت.

أما النائب رمضان تعزيت (حزب العمال) دعا الى ضرورة تكريس ارادة سياسية قوية للتخلص من مختلف المشاكل التي تؤثر سلبا على المواطن خاصة منها تدهور القدرة الشرائية و المساس بالممتلكات و الحريات الأساسية .

من جهته دعا النائب هبري نابي (حركة مجتمع السلم) الى إلغاء الاعتماد للمشاريع التي تسجل تأخرا في الانجاز و تعزيز الرقابة على تسيير المال العام و النفقات الإضافية .

كما أشار في ذات السياق أن استهلاك الميزانيات القطاعية لا يتجاوز 60 بالمائة و هذا راجع حسبه الى عدم نضج المشاريع المسجلة.

بنوك / مالية وتأمينات

توزيع 2000 جهاز مصنع لدى "ENIE" سيدي بلعباس

الدفع الإلكتروني في الشركات العمومية اعتبارا من 17 ديسمبر (الشروق اونلاين)

تشرع مؤسسة بريد الجزائر اعتبارا من 17 ديسمبر المقبل، في تعميم نهائيات الدفع الإلكتروني على الشركات العمومية الكبرى، حيث سيتم توزيع نحو 2000 جهاز للدفع في مرحلة أولى مصنعة من طرف شركة "أوني" سيدي بلعباس، على أن تمس العملية في خطوة ثانية بقية التجار عبر ولايات الوطن، الذين سيكون لهم خيار شراء جهاز الدفع الإلكتروني (TPE)، أو الاستفادة عبر الكراء.

وفي السياق، تشير المعلومات المتوفرة لدى "الشروق"، أن مؤسسة بريد الجزائر بصدد إطلاق عملية ضخمة في إطار تعميم الدفع الإلكتروني، تماشيا مع قانون المالية الذي نص على تعميمها اعتبارا من 2019، حيث من المنتظر أن يتم إطلاق العملية رسميا في 17 ديسمبر الجاري.

وحسب مصادر "الشروق" فإن العملية ستمس الشركات والمؤسسات العمومية الكبرى التي بها عمليات دفع مختلفة، حيث ستكون شركات مثل الخطوط الجوية الجزائرية وسونلغاز واتصالات الجزائر و"سيال" والجزائرية للمياه والسكك الحديدية والنقل البحري للمسافرين، معنية بالعملية إضافة لشركات أخرى.

وسيتم توزيع 2000 نهائي للدفع (TPE) على الشركات العمومية الكبرى سواء في العاصمة أو فروعها عبر ولايات الوطن. وستمس العملية في مرحلتها الثانية بقية التجار على غرار المساحات الكبرى والمطاعم والمقاهي وغيرها، حيث سيكون نهائي الدفع (TPE) في متناول التجار عبر خيارين، الأول يتمثل في شرائه كلية لدى بريد الجزائر، أما الخيار الثاني فيتيح للمستفيد منه كراء هذا الجهاز عبر سعر يتفق عليه الطرفان.

واللافت في العملية أنها ستتم عبر أجهزة دفع الكتروني (TPE) جزائرية مائة بالمائة، حيث تم تصنيعها من طرف الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE) بسيدي بلعباس، سواء بالنسبة للجهاز "الهارد" من عتاد الجهاز المعدات وغيرها، أو البرمجيات "السوفت" التي تتضمن حلولاً وأنظمة إلكترونية من إنتاج ذات الشركة، تعمل وفق نظام التشغيل "أندرويد".

ويتم الدفع عبر هذه النهائيات بواسطة بطاقة الذهبية لبريد الجزائر التي تم توزيع أكثر من 5 ملايين بطاقة، كما أن نهائي الدفع والحلول والأنظمة التي يتضمنها حصرياً لبريد الجزائر.

وتتيح العملية إجراء عمليات دفع عبر البطاقة بدون التوفر على السيولة النقدية، أي مباشرة من الحساب الجاري البريدي، ما سيساهم بشكل ملحوظ في انتفاص التعامل بالشكارة، ورفع نسبة المدخرات المتواجدة في القنوات الرسمية.

إعادة تقييم المشاريع أنهكت الخزينة العمومية.. مجلس المحاسبة:

1846 مشروع متأخر بقيمة 22 ألف مليار! (الشروق أونلاين)

هذه نماذج للبرامج "النائمة" بسبب التماطل في الإنجاز وعدم جدوى الدراسات أحصى مجلس المحاسبة عدداً معتبراً من التأخيرات في إنجاز واستكمال المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي أزهق الخزينة العمومية وكلفها مراجعة تكاليف عمليات التجهيز وتمديد آجال تسليم المشاريع والتجهيزات العمومية، وشمل التأخير نحو 1846 مشروع برخص نهائية قدرت قيمتها الإجمالية أزيد من 227 ألف مليار دينار (22700 مليار سنتيم). عاد مجلس المحاسبة مجدداً في تقريره السنوي ليحذر من التماطل في إنجاز المشاريع، وعدم جدوى الدراسات المنجزة والتي ألحقت خسارة كبيرة بالخزينة العمومية، هذه الحقيقة التي قابلها الوزير الأول أحمد أويحيى باعتراف صريح، خلال لقائه مع الولاية عندما أكد أن الحكومة خصصت ضمن ميزانية السنة القادمة أزيد من 1300 مليار لإعادة تقييم المشاريع، وهي الحقيقة التي حمل الولاية مسؤوليتها.

تقرير مجلس المحاسبة والمتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2016، الجاري مناقشة مضامينه على مستوى لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني وقف مطولاً عند الشق المتعلق بالتبذير في المال العام الناتج عن التأخر المعتبر المسجل في قائمة واسعة من المشاريع ضمت أزيد من 1300 مشروع، ويذكر التقرير عدداً من المشاريع منها ذلك التأخر المسجل على مستوى المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية، فيما يتعلق بإنجاز المدرسة الوطنية للخزينة والتي تهدف إلى تكوين ورسكلة مستخدمي المديرية العامة للمحاسبة، وأدى هذا التأخر إلى اللجوء إلى المدرسة الوطنية للضرائب، كما سجل أيضاً التأخير في إنهاء النظام المعلوماتي المحاسبي لتسيير المؤسسات الاستشفائية وقد كان من المقرر تعميمه على 300 مؤسسة إلا أنه ما زال عالقاً..

كما أحصى التقرير وصول عدد المشاريع قيد الإنجاز المسجلة في إطار جميع برامج التجهيز إلى نهاية ديسمبر 2016، نحو 1846 مشروع برخص نهائية قدرت بـ227.720 مليار دينار، بينما بلغت الإنجازات أقل من الثلث أو نسبة 27.13

بالمائة.

أما في الشق الآخر المتعلق بالجوانب الأخرى المتصلة باختلالات عمليات التجهيز والاستثمار، فيشير التقرير إلى تلك المتعلقة بإعادة تقييم المشاريع، حيث اعتبر التقرير أن عدم كفاية نضج عمليات التجهيز العمومي والتأخيرات في وضع حيز التنفيذ انعكستا على هيكلية تكاليف عمليات التجهيز ومواصفات المشاريع المتوقعة من طرف الوزارات. وأشار مجلس المحاسبة إلى أن غالبية رخص البرامج تعرضت لتعديلات مهمة ومتكررة خلال مراحل إنجاز المشروع وأحيانا قبل الانطلاق في التنفيذ، هذه التعديلات مست تكاليف، الهيكلة المادية للأشغال، آجال الإنجاز وحتى بنية المشاريع، وساهم التأخير في إنجاز المشاريع الاستثمارية والتجهيزات العمومية ذات الصلة في إعادة تقييم سنتي 2003 و2010، وعرف البرنامج التكميلي لدعم النمو أربع عمليات إعادة هيكلة مالية بالنسبة لوزارة الخارجية، وبالنسبة لوزارة العدل، عرفت رخص البرامج الأولية بالنسبة لإدارة السجون زيادة معتبرة قدرت بخمس مرات، حيث ارتفعت من 37.228 مليار دينار إلى 196.740 مليار دينار، فيما سجلت وزارة الأشغال العمومية إعادة تقييم ست 6 عمليات، كلفت ميزانية الدولة 12.093 مليار دينار إضافية.

ويؤكد أصحاب التقرير أن بعض المشاريع عرفت مراجعة بثلاثة أضعاف بل هناك من العمليات من أعيد تقييمها بعد إتمام الأشغال، أي بعد تسليم المشاريع مع تسجيل أن بعض العمليات مسجلة منذ 23 سنة ولم تنته بعد، بينما سجلت وزارة التعليم العالي إعادة تقييم بالزيادة لـ 13 عملية تجهيز حيث ارتفعت رخص البرامج من 6.284 مليار دينار إلى 6.464 مليار دينار بزيادة 2.86 بالمائة وتم إعادة هيكلة 81 عملية تجهيز منها 50 عملية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي و29 عملية في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

توقع ارتفاع تحويل أموال الشتات الى 2.2 مليار دولار في 2018 (واج)

أشار التقرير الأخير للبنك العالمي حول الهجرة و تحويل الأموال تم نشره بواشنطن أن قيمة تحويل الأموال نحو الجزائر من طرف الشتات من المفروض أن ترتفع إلى 257ر2 مليار دولار في 2018 مقابل 2 مليار دولار في 2017. و حسب النسخة التمهيدية لهذا التقرير الذي يتناول التطورات الأخيرة و التوقعات الخاصة بتحويل الأموال نحو مختلف مناطق العالم في 2018 فإن القيمة المقررة تمثل 1ر1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام. وفي حالة تأكد هذه التوقعات فإن الأمر سيتعلق بأول زيادة بعد خمس سنوات من الاستقرار إذ استقرت هذه التحويلات نحو الجزائر من سنة 2013 إلى 2017 في حدود 2 مليار دولار حسب معطيات البنك العالمي. و تبقى التدفقات المنتظرة أقل من الرقم القياسي البالغ 4ر2 مليار دولار المسجل في سنة 2014. وبالرغم من هذه الزيادة المتوقعة فإن تحويل أموال الجزائريين المقيمين في الخارج تبقى أقل أهمية من تلك التي تدرها العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا (مينا).

واستنادا إلى نفس المعطيات، تبقى مصر تحتل الصدارة بـ 25ر7 مليار دولار متبوعة بلبنان بـ 7ر8 مليار دولار والمغرب بـ 4ر7 مليار دولار فالأردن بـ 4ر4 مليار دولار. ومن المرتقب أن تقدر تحويلات أموال التونسيين بـ 2 مليار دولار هذه السنة.

و بالنسبة لسنة 2019، فإن مؤسسة بيرتن وودس تتوقع تباطؤا في التحويلات بنسبة 2ر7 بالمئة حيث أن تراجع أسعار البترول و سياسات العمل بالعربية السعودية التي تمنع بعض المهن على الأجانب قد تؤدي إلى تباطؤ النمو.

وتبقى الشراكة الحصرية بين الأنظمة البريدية الوطنية و المتعاملين في مجال تحويل الأموال أحد أهم العراقيل أمام تخفيض تكاليف التحويل لأنه يسمح للمتعامل بفوترة مصاريف باهظة للزبائن التابعين لمكاتب البريد.

تعاون وشراكة

تكوين 8 آلاف شخص ضمن مشروع تشغيل الشباب "ياب"

السفير الأمريكي: ندعم تأهيل 16 ألف جزائري خلال سنة (الشروق أونلاين)

أكد السفير الأمريكي في الجزائر، جون ديروشي، الإثنين، استعداد حكومته لدعم الشباب الجزائري في مجال التكوين والتربص، من خلال تشجيع مراكز ومدارس خاصة ومساعدتها بالأجهزة والمال والبرامج البيداغوجية، حيث عبر عن سعادته تجاه نتائج مشروع تشغيل الشباب "ياب" الذي انطلق عام 2016، بالشراكة مع الشرق الأوسط "أم أبي أي"، و9 مراكز تكوين جزائرية، وقال إن الدعم لن يتوقف لتكوين الشاب الجزائري في مجال التشغيل رغم انتهاء هذا المشروع، وإن السفارة ستقدم التسهيلات لمعاهد ومدارس التكوين الخاصة، لتنظيم بعثات تربص في الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاء تصريح السفير الأمريكي، قبل الإعلان عن تأسيس فيدرالية المسارات المهنية "تشغيل"، التي عقدت شراكة مع منظمة "وورد ليرنينغ" غير الحكومية والمهتمة بتكوين ومتابعة الشباب بدعم من السفارة الأمريكية، حيث تعول على تكوين 16 ألف شاب جزائري خلال سنة واحدة من طرف 10 مراكز تكوين وتأهيل.

وأكدت رئيسة الفيدرالية، آسيا حمزة، التي عينت الإثنين، لمتابعة المشروع، أن دعم السفارة الأمريكية لمبادرة الشراكة في دعم 10 مراكز تكوين جزائرية، مكنت من توظيف 68 بالمائة من الجزائريين الشباب في مختلف الوظائف الإدارية وهم من ضمن 8 آلاف شاب سجل في إطار مشروع "ياب" منذ 2016 إلى غاية بداية الشهر الجاري، حيث يتميز التكوين بالتميز في السلوكيات والحرفية والخبرة في الأداء الوظيفي.

وقالت آسيا حمزة التي تعتبر رئيسة مدرسة التكوين المهني في تيزي وزو، إن الفيدرالية ستراهن على تكوين 16 ألف شاب في غضون سنة، وهم الفئة التي تتراوح بين 16 سنة و35 سنة، على أن يكون التكوين يتماشى مع متطلبات المؤسسات التي تعاني من نقص بعض التخصصات، كالبناة والمجال التكنولوجي، والتسيير وإدارة الأعمال. وستكون مهمتها جمع المعلومات من المؤسسات والإدارات العمومية، ومراكز التكوين ووزارتي التكوين العالي والمهني، على أن يكون التقرير قاعدة لاختيار الفئة الشبابية التي سيستهدفها التكوين.

في السياق، أوضح مهندس مشروع فيدرالية مراكز المسارات المهنية "تشغيل"، محمد يحيوي، أن استمرار الدعم التقني والمالي والبيداغوجي للمراكز المحلية ولمدة 5 سنوات من طرف السفارة الأمريكية، هو فرصة لتأهيل الشباب الجزائري

مهنية وامتصاص البطالة، حيث أكد أن إعداده للمشروع ركز على التكوين السلوكي للشباب في منصب عمله وهي الخصوصية التي تتعلق بفئة تسمى "شباب زاد".

الجزائر-أنغولا: دراسة التعاون الثنائي في مجال السياحة (واج)

تباحث وزير السياحة موسى بن مسعود يوم الأحد مع كاتب الدولة للعلاقات الخارجية والجمالية الانغولي دومينغو كوستوديو فييرا لوبيز الذي يقوم بزيارة عمل الى الجزائر حول سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في قطاع السياحة. وعقب اللقاء الذي جرى بمقر الوزارة أكد السيد بن مسعود في تصريح للصحافة أنه تم خلال هذا اللقاء بحث سبل التعاون بين البلدين في مجال السياحة و افاق التنمية السياحية واهمية استغلال الامكانيات المتوفرة لدى البلدين لتدعيم هذه الشراكة.

وبعدما ابرز الاهمية التي يولها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لقطاع السياحة و العمليات الكبرى لاعادة الاعتبار لهذا القطاع، شدد على ضرورة دعم فرص الاستثمارات و منح التسهيلات في هذا المجال الى جانب الاهتمام بالصناعة التقليدية.

كما تناول الجانبان يضيف السيد بن مسعود -- الامكانيات والهياكل القاعدية التي تتوفر عليها الجزائر منوها بالبعدين المتوسطي و الافريقي للسياحة الجزائرية لا سيما من خلال الانجازات الكبيرة التي تحققت بالمناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها.

من جانبه أكد المسؤول الانغولي أن البلدين تجمعهما علاقات "ممتازة" مبرزا اهمية الارتقاء بالتعاون الثنائي الى مستوى "افضل" يعكس عمق العلاقات التاريخية بينهما.

و اوضح السيد دومينغو كوستيدو ان زيارته الى الجزائر تندرج في اطار اجتماع الخبراء تحضيرا للدورة ال5 للجنة التعاون الجزائرية-الانغولية، مشيرا انه سيتم تنظيم عدة زيارات لتبادل الخبرات ودورات تكوينية لفائدة الاطارات الانغولية للاستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال السياحة .

الجزائر تشارك في الدورة الأولى للمعرض التجاري الافريقي في القاهرة (واج)

تشارك الجزائر في الدورة الاولى للمعرض التجاري الافريقي الذي يعقد من 11 الى 17 ديسمبر الجاري بالعاصمة المصرية القاهرة ب38 مؤسسة جزائرية يترأسها وزير التجارة سعيد جلاب.

وتشارك المؤسسات الجزائرية في هذه التظاهرة الاقتصادية للقارة الافريقية التي ينظمها البنك الافريقي للاستيراد و التصدير بالتعاون مع الاتحاد الافريقي التي تنشط على الخصوص في مجالات الصناعة الغذائية و المنتجات الفلاحية و الكهرو منزلية و الصناعة الميكانيكية و النسيج.

ويهدف هذا المعرض الى تحفيز دعم انشاء منطقة حرة افريقية الذي تم منذ مارس 2018 توقيع على اقامتها من طرف 44 رئيس دولة و حكومة افريقية خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي التي عقدت بكينغالي (روندا) .

وتمت المصادقة على قرار انشاء منطقة حرة افريقية سنة 2012 خلال الدورة العادية ال18 لجمعية رؤساء الدول و حكومات الاتحاد الافريقي في حين انطلقت المفاوضات بشأنها على مستوى الاتحاد الافريقي بداية سنة 2015.

ومن شان هذه المنطقة الافريقية الحرة ان تشكل سوق موحدة للمنتجات و الخدمات على المستوى الافريقي لكونها تسمح بضمان التنقل الحر للنشاطات الاقتصادية و الاستثمارات. ما يسمح -حسب الاتحاد الافريقي- بالتعجيل بإقامة الاتحاد الجمركي الافريقي.

وتشكل هذه التظاهرة التجارية الافريقية الاولى من نوعها ارضية لتبادل المعلومات حول التجارة والاستثمار و السوق سعيا للسماح للزبائن و الممولين و كذا البلدان الافريقية بعقد لقاءات يتم خلالها بحث ومناقشة ما يسمح بالتوصل الى اتفاقيات تجارية.

==المعرض التجاري الافريقي: ازيد من الف مشارك==

و يشكل هذا المعرض الذي يجسد التعاون الهام بين الاتحاد الافريقي و بنك الافريقي للاستيراد و التصديري مرحلة هامة نحو تجسيد اهداف المنطقة التجارية الحرة التي ستشكل سوقا موحدة لأزيد من واحد (1) مليار شخص. و يتم تنظيم هذه التظاهرة الاولى من نوعها بالقاهرة وفق الاتفاق الذي تم توقيعه بين البنك الافريقي للتصدير والاستيراد والاتحاد الافريقي و الحكومة المصرية على هامش قمة الاتحاد الافريقي التي انعقدت شهر مارس الاخير في مدينة كيغالي.

و أوضحت دراسة ل"أفريكسيمبنك" أن مشكل الحصول على المعلومات حول التجارة و السوق يعد واحدا من أسباب ضعف التجارة البينية الافريقية التي لا تتجاوز 15 بالمئة مقابل 59 بالمئة في أوروبا و 51 بالمئة في اسيا و أمريكا الشمالية. و كمبادرة مقترحة لرفع هذا التحدي قرر "أفريكسيمبنك" تنظيم هذا المعرض الافريقي كل سنتين قصد توفير معلومات حول السوق و التجارة و الخدمات و توفير التواصل بين مختلف الفاعلين في التجارة الافريقية.

للتذكير فان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة دعا المؤسسات الجزائرية للتوجه نحو السوق الافريقية لمد جسور لوجستية تساهم في انعاش التجارة و التعاون الاقتصادي الجزائري-الافريقي الذي يبقى دون مستوى الامكانيات المتاحة.

و تفيد الإحصائيات ان حجم التبادل التجاري بين الجزائر وأفريقيا لا يزال ضعيفا اذ لا يتجاوز 3 مليار دولار سنويا كما أن هذه المبادلات تقتصر على خمسة دول من القارة. وتتوزع الـ 3 مليارات دولار المتبادلة بين الصادرات الجزائرية البالغة 1,6 مليار دولار و وارداتها من الدول الأفريقية و البالغة 1,4 مليار دولار.

و بلغت الصادرات الجزائرية غير النفطية نحو دول افريقيا 206 مليون دولار فقط اي 13 بالمائة من إجمالي الصادرات إلى القارة.

و في اطار نشر ديناميكية جديدة لتنظيم الفعاليات الاقتصادية الجزائرية في الخارج شهدت السنة الحالية تنظيم عدة تظاهرات مماثلة في عدة عواصم منها واشنطن و بروكسل و نواكشوط و الدوحة و ليبرفيل و داكار.

و قد تم في أكتوبر الماضي تنصيب لجنة وزارية مشتركة لمتابعة تنظيم التظاهرات الاقتصادية الجزائرية على المستوى الإفريقي والدولي و دعم الشركات الاقتصادية الوطنية في الترويج لمنتجاتها بالخارج.

بهذا الخصوصي أعلن السيد جلاب أمس الأحد عن تنظيم جولة خلال سنتي 2019 و 2020 تشمل حوالي أربعين دولة للترويج للمنتجات الجزائرية حول العالم و السماح لها بولوج الأسواق الخارجية.

لهذا الغرضي سيتم خلال الأيام المقبلة تنظيم لقاء وطني حول تطوير الصادرات الجزائرية يجمع الفاعلين في مجال الخدمات اللوجستية والاتصال و الجمارك و المؤسسات المصرفية بهدف تطوير خارطة طريق مخصصة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

و أكد الوزير في نفس السياق بأن المعارض الجزائرية الخاصة التي أقيمت هذا العام في عدة دول "أكدت أن المنتج الوطني له مكانته في الأسواق الخارجية".

منتدى افريقيا 2018 : يوسف يتحادث مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى (واج)

شارك وزير الصناعة و المناجم, السيد يوسف يوسف في منتدى افريقيا 2018 التي انطلقت أشغاله يوم السبت بشرم الشيخ (مصر) ويستمر يوم الأحد حيث تباحث مع مسؤولين رفيعي المستوى مساعي التعاون البيئي و آفاق الاستثمار في افريقيا حسبما افاد به يوم الأحد بيان للوزارة.

وعلى هامش هذا المنتدى, التقى السيد يوسف الذي يشارك في فعاليات هذا المنتدى بصفته ممثلا لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة , بمقابلة رئيس دولة النيجر, السيد محامادو يوسفو, الذي حمله نقل تحياته الاخوية و تقديره البالغ للرئيس بوتفليقة مع التأكيد على حرصه على التعزيز المستمر لعلاقات التضامن و حسن الجوار القائمة بين البلدين.

و من جهة اخرى, يضيف البيان- اجرى السيد يوسف محادثات مع رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي, السيد موسى فاكي حيث تناول الجانبان المحاور الاساسية للمنتدى الهادف الى تعزيز التكامل الاقليمي و تحفيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية بالقارة الافريقية و دفع حركة التجارة البينية وفق رؤية الاتحاد الافريقي 2063 و اولوياتها العشرية.

كما تناولت المحادثات العديد من القضايا ذات العلاقة بآفاق و فرص الاستثمار في القارة الافريقية في مختلف المجالات, والتحديات التي تواجه حركة الاستثمارات, فضلا عن مسار التنمية في القارة.

كما اجرى السيد يوسف محادثات مع وزير الصناعة و التجارة المصري, السيد عمرو نصار, الذي اعرب له عن شكره وتقديره لمشاركة الجزائر بوفد رفيع المستوى في فعاليات المنتدى الاستثماري الافريقي الذي تحتضنه مصر.

وقد استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين في المجال الاقتصادي حيث أكدوا على الارادة المشتركة لتعزيز التعاون الثنائي سينا الصناعي لا سيما من خلال انشاء شركات استثمارية مشتركة بين المستثمرين الجزائريين و المصريين, بما يمكن تعزيز و مضاعفة حجم الاستثمارات المتبادلة في المرحلة القادمة و بما يدعم البعد الاستراتيجي للعلاقات الثنائية للبلدين.

و التقى السيد يوسف كذلك بوزير التجارة التونسي , السيد عمر الباهي, حيث اعرب الوزيران عن ارتياحهما للمستوى المتميز التي تشهده علاقات التعاون بين البلدين تنفيذا لتوصيات اللجنة العليا المشتركة الجزائرية - التونسية مشددين في ذات الوقت على حرصهما المشترك لمواصلة العمل من اجل تعزيز الشراكة بين البلدين في المجال الصناعي.

كما التقى السيد يوسف ايضا مع وزير التجارة و الصناعة لجنوب افريقيا, السيد روب دايفس, حيث استعرض الطرفان التعاون الثنائي بين الجزائر و جنوب افريقيا في المجال الصناعي و كذا سبل تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين في مختلف الشعب الصناعية.

وفي هذا الاطار, اكد المسؤولان سعي البلدين للارتقاء بهذه الشراكة الى مستوى العلاقات السياسية المميزة القائمة بين البلدين.

القمة الأممية حول المناخ ببولونيا: الجزائر تدعو إلى توازن بين مصالح الدول (واج)

يعمل الوفد الجزائري المشارك في مفاوضات المؤتمر الـ24 للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية من 10 إلى 14 ديسمبر بمدينة كاتوفيتشي (بولونيا) على الخروج بنتائج تضمن توازن المصالح بين جميع الدول الأطراف في اتفاقية باريس الموقعة في 2015 حسبما أفاد به يوم الاثنين بيان لوزارة البيئة والطاقة المتجددة.

وأوضح البيان بأن الوفد الجزائري الذي ترأسه وزيرة البيئة والطاقة المتجددة فاطمة الزهراء زرواطي يسعى لإقناع الدول المشاركة على المصادقة على قرارات تستند على مبادئ أساسية على رأسها "الحرص على ان تكون النتائج النهائية للمؤتمر عاكسة لتوازن دقيق بين مصالح ورؤى الدول الأطراف في اتفاقية باريس".

كما ترفض الجزائر فتح باب التفاوض على نص اتفاق باريس الذي يعبر عن إجماع الدولي حسب نفس المصدر.

وتشدد الجزائر على أن يكون التعامل مع قضايا المناخ مرتكزا على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة التي نتج عنها تراكم الغازات الدفيئة على مدى العقود الماضية واحترام الاختلاف بين هذه الدول ونظيراتها النامية.

واكد البيان أيضا على مبدأ التعامل مع الهيئات العلمية والتقارير الصادرة عنها دون أي تسييس ودون استخدامها لصالح اجندات معينة.

ويضيف البيان ان "توفير الدعم المالي من طرف الدول المتقدمة تبقى من المسائل الحساسة التي يجب الوصول بشأنها إلى حل معقول وقابل للتنفيذ" لافتا في هذا الصدد النظر الى ان الجزائر "تحدد شركاءها من الدول المتقدمة من خلال الوفاء بوعودها القاضية بتوفير دعم لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا مع حلول العام 2020 مع الحرص على الموازنة بين التخفيف والتكليف في تمويل المشاريع من طرف الصندوق الأخضر للمناخ".

وفي إطار المشاركة الجزائرية في قمة كاتوفيتشي قامت السيدة زرواطي بتقديم عرض حول الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقات المتجددة غير الموصولة بالشبكة خلال ندوة نظمتها وزارة الاقتصاد والطرق الألمانية بالجناح الألماني تحت عنوان "التعاون الدولي من خلال شراكات الطاقة الثنائية تمكين أفضل الممارسات التبادل في قطاع الطاقة" وذلك بحضور ممثلين من مختلف الدول.

من جهة أخرى التقت السيدة زرواطي بوزير البيئة الكوري ميونغ راي-شو بالجناح الكوري حيث تباحت الطرفان سبل الشراكة في مجال حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ والتبادل التكنولوجي وكذا تعزيز العلاقات حسب البيان.

تجارة

بسبب تراجع التكلفة اللوجيستية لنقلها

أسعار السلع والمنتجات تنخفض بنسبة 10 بالمائة (الشروق اونلاين)

من المرتقب أن تعرف التكلفة اللوجيستية لنقل السلع والبضائع تراجعا كبيرا في أفق 2025 بهدف تقليص السعر النهائي للمنتجات، الأمر الذي سيؤدي بصفة آلية إلى انخفاض أسعار المنتجات بنسبة 10 بالمائة، مقارنة بالأسعار الحالية.

وقال وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغاني زعلان، خلال الملتقى الدولي حول النقل واللوجستيك وتخزين السلع أنه "من المرتقب أن تمثل تكلفة لوجستيك نقل السلع 15 بالمائة من سعر المنتج في أفق 2025 مقابل 35 بالمائة حاليا".

وفي هذا الصدد، أضاف المسؤول ان هدف البلد هو إدماج خدمات اللوجستيك في الاقتصاد الوطني من اجل الوصول إلى تقليص تكلفة نقل السلع، ومنه رفع مستوى المنافسة لدى المتعاملين الاقتصاديين، مذكرا بوجود مخطط توجيهي

يخص القواعد اللوجستية والذي يحدد بصفة دقيقة صنف ومواضع القواعد اللوجستية ويأخذ في الحسبان النشاطات الاقتصادية والخدمات على مستوى كل التراب الوطني.

وفي إطار هذا المخطط، تم تقديم "توجهات" تقضي بإدراج نشاط اللوجستيك في التخطيط لمشاريع التنمية وربطها بشبكة السكك الحديدية والطرق السريعة والطريق السيار شرق غرب والموانئ والمطارات، حسب الوزير، مشيراً إلى أن الهدف يكمن في تسهيل نقل السلع بتقليص الأجال ومنه تكلفة النقل ما سينعكس على الثمن النهائي للمنتجات عند التسويق.

وفي هذا الإطار، أكد الوزير أن ميناء الجزائر للوسط بالحمدانية (شرشال)، المرتقب تسليمه في مارس 2019، سيدعم بقاعدة لوجستية وثلاث مناطق صناعية ذات مساحة كبيرة والتي سيتم ربطها بشبكة السكك الحديدية والطريق السيار شرق غرب والطريق الوطني رقم 1.

كما سيتم إنجاز العديد من القواعد اللوجستية على مستوى الطريق السيار شرق غرب حسب الاحتياجات المعبر عنها من طرف المتعاملين الاقتصاديين، حسب الوزير.

ومن جهة أخرى، جدد الوزير تأكيده على أهمية دور المجمع العمومي لنقل السلع واللوجستيك (لوجي ترانس) في إطار أهداف تنمية اللوجستيك في الجزائر.

وأشار إلى أن مخطط تطوير مجمع "لوجي ترانس" سيدعم من خلال إنجاز العديد من القواعد اللوجستية في شمال البلاد، خاصة في ولايات الجزائر وسطيف وبرج بوعرييج ووهران، وسيتم وضع قاعدة لوجستية أخرى في تلمسان لتسهيل المبادلات التجارية مع دول الساحل.

بالإضافة لذلك، تم برمجة قاعدة لوجستية في ولاية تندوف لرفع التبادلات التجارية للجزائر مع كل من موريتانيا والسينغال وفي باقي الدول الإفريقية، وفيما يتعلق بالندوة الدولية حول العبور والخدمات اللوجستية وتخزين ونقل السلع، اعتبر زعلان أن هذا الحدث على غرار المعرض الدولي للأشغال العمومية وصالون النقل وللوجستيك بالجزائر فقد عبرت هذه التظاهرات على أهمية هذا القطاع في التنمية المتعددة الأبعاد.

وحسب زعلان، فإن قطاع اللوجستيك يمثل رافدا حساسا وحيويا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، ما يتطلب حسيبه تضافر الجهود من اجل مضاعفة عدد المنصات اللوجستية وتأطير هذا النشاط الذي يتطلب تنسيق العمل بين مختلف القطاعات.

تصدير: ضرورة هيكلة الإجراءات اللوجستية (واج)

أكد متعاملون اقتصاديون وممثلو الموانئ الجزائرية على ضرورة هيكلة الإجراءات اللوجستية وجعلها متبادلة خلال عمليات التصدير.

وفي هذا الإطار قام مدير المحطة البحرية بمؤسسة ميناء بجاية حليم قاسمي في مداخلته خلال اليوم الثاني من الملتقى الدولي حول النقل واللوجستيك والعبور وتخزين السلع (سيتام 2018) بإبراز أهمية تحسين إجراءات العبور المختلفة لتقليص الأجال وبالتالي كلفة الخدمات اللوجستية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

وأوضح بهذا الخصوص بأن "متوسط مدة بقاء الحاوية في ميناء بجاية من وقت انزالها حتى خروجها من الميناء هو 16 يوما" بينما تقدر نفس الفترة في الموانئ الأجنبية على غرار ميناء برشلونة بيومين إلى ثلاثة أيام. ولمعالجة هذا الوضع دعا المسؤول إلى تكثيف الحلول المعلوماتية لتبسيط وتسهيل عمليات العبور.

"لم يعد الاعلام الآلي خيارا بل هو الآن ضرورة" حسب تصريحات السيد قاسمي الذي أبدى ترحيبه بمشروع إنشاء شبك موحد معلومات يمكن لجميع الأطراف المعنية بعمليات التصدير الوصول إليه.

كما اعتبر أنه من المهم إنجاز مستودعات لوجستية على مستوى "الأماكن المميزة" بالقرب من الموانئ مع إشراك السلطات العمومية في هذا المسار لضمان وجود موقع جيد لهذه الهياكل وبحجم ملائم.

ودعا نفس المتحدث إلى وضع إطار تنظيمي "لتجنب امتداد الأراضي من خلال أنشطة لوجستية غير مهيكلية" فضلاً عن إنشاء وكالة وطنية للخدمات اللوجستية قادرة على تنسيق مختلف الإجراءات والمبادرات لتسهيل العمليات في هذا المجال.

بدوره ذكر المدير العام لشركة بوبلنزة المختصة في تصدير مسحوق الخروب, شكيب بوبلنزة, عدد من التحديات التي تواجه قطاع اللوجستيك في الجزائر.

وفي هذا الصدد, ذكر ذات المسؤول نقص الهياكل اللوجستية عصرية وعروض خدمات مهنية مدمجة وكذا تجزئة سلاسل النقل الراجعة الى سوء التواصل بين الارضيات.

كما دعا السيد بوبلنزة الى سد النقص في ميدان رقمنة العمليات الادارية و التجارية ومعالجة ثقل الاجراءات المراقبة على مستوى الحدود.

و من جهة اخرى, وعلى هامش اللقاء, افادت مديرة مصلحة الاعلام الآلي لمؤسسة ميناء الجزائر السيدة براهيمة في تصريح لواج ان ادارات الموانئ الجزائرية واعية بأهمية رقمنة مصالحتها, مضيفة ان ميناء الجزائر قد استفاد من نظام معلوماتي يسمح برقمنة عبور السلع على مستواه وبالتالي اختزال الوقت في هذا المجال.

واشارة ذات المسؤولة الى مشروع الشبكات الموحد الذي هو في طور الانتهاء من قبل وزارة الأشغال العمومية والنقل و الذي سيسمح -كمال قالت- بتقليص وقت بقاء الحاويات على مستوى الموانئ علما انه من 800.000 وحدة يتم انزالها على مستوى الموانئ التجارية خلال يوم واحد يمكن اقتصاد حتى 12 مليون يورو يوميا.

يقظة